جسر

الثلاثاء ٢ نيسان ٢٠١٣ /العدد الرابع عشر/ السنة الأولى

سورية أسبوعية مستقلة

اعتصام في تل أبيض قوبل بـ "التطنيش"
المحتجون أشعلوا إطارات وقطعوا الطرق حتى استجاب المسؤولون لطلبهم ٢

على طريق دمشق/ جديدة عرطوز
المارة يستخدمون كدروع لحاجز الأربعين ولا أحد يرفع جثث الضحايا ٧

شهيد الطائفة السينمائية باسل شحادة: أي مستقبل دون وطن حر؟ ١٢

حكومة "هيتو" أمر واقع وثلاث تيارات تتنازع الشأن السوري

تقارير

احتفالات الفصح في حوران اقتصرت على الصلوات وتعزية من فقد قريباً ٣

تحقيقات

تشكيل المكتب الإغاثي الموحد لـ «تنسيق العمل» في دير الزور فهل ينجح؟ ٩

وجهة نظر

بين مرحب ومتخوف ومخوّن
أصداء مبادرة أوجلان بين القوى الكردية السورية ٨

١٠ في ظل تقدم الجيش الحر فيها معاناة واحتياجات المدنيين في درعا تتفاقم

١١ بانتظار «برمودا»
"الشبيحة" في حواجز الساحل يتسلون بإهانة نازحي الداخل

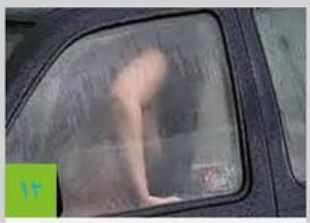

١٢ غرفة "عمليات" في ريف حلب يديرها ضابط وديوث وعاهرة

لماذا مؤسسات الثورة فاشلة؟

عبد الناصر العايد

فشلت المؤسسات والهيئات والمجموعات التي ظهرت أثناء الثورة السورية، بإقناع السوريين وغير السوريين، بجديتها وقدرتها على تمثيل الثورة ومواكبتها، وتهاوى بعضها، فيما استمر بعضها الآخر بشكل صوري.

حول أسباب ذلك ظهرت دراسة مهمة للباحث غياث بلال، يشرح فيها بمنهجية علمية «أسباب عدم نجاح مجموعات العمل الجماعية في سورية».

جاورنا بعض النشطاء المعروفين حول ماجاءت به الدراسة، وأقروا بصحة معظم ما خلصت إليه.

فقد اتفقوا جميعاً على أن كافة منظمات وهيئات الثورة فشلت، وما بقي قائماً منها، فهو قائم بالإسم فقط، كعنوان لاستجرار الدعم السياسي والمالي، أو كمنصة لتكريس بعض الشخصيات.

والفشل الذي يتحدثون عنه له عدة مستويات ووجوه ومظاهر، لكن أبرزها عدم تحقق شيء من الشعارات الكبرى التي رفعتها تلك الهيئات، وتعطل برامجها التنفيذية، إن وجدت، في أول الطريق أو منتصفه، وانفراط عقد الأعضاء، خاصة المؤسسين، مع بقاء مجموعة قليلة، أقصت الجميع لتستأثر بهيكل المؤسسة وقرارها ومقدراتها، بشكل فئوي وأحياناً عائلي، إضافة إلى انعدام الرسوخ والاستقرار من الناحية النظرية والإجرائية، ناهيك عن عجزها عن تطوير نفسها، أو تنمية قدرات منتسبيها.

أما أسباب ذلك، فيبدو أن جزءاً كبيراً منه يعود لانعدام ثقافة العمل الجماعي، وقوانينه ومهاراته، واقتقار معظم مديري تلك الهيئات لثقافة الاختلاف، أو الرؤية المستقبلية المنفتحة على جميع الأصوات، بحيث تم إغلاق الطريق في وجه بقية الفريق، ومنعهم من تقديم طاقاتهم ورؤاهم وإبداعاتهم لتجديد العمل وتحفيزه، وبدلاً عن ذلك تم التقوقع داخل رؤية وحيدة أو شعار.

أيضا لعب غياب آليات العمل المؤسسي دوراً في خلط الأدوار والمسؤوليات، بطريقة عرقلت تحرك تلك المؤسسات، وأدت إلى توقفها في النهاية.

من الأسباب الأساسية أيضاً غياب المثقفين الحقيقيين، الذين ابتعدوا عن تلك التشكيلات أو تجاهلتهم، وبالتالي غياب التصورات المدروسة والمعمقة عن برامج عملها، وتسييرها بأفكار وخطط مرتجلة وآنية، استنفدت جميعها مع تطاول أمد الثورة.

كذلك لعب التمويل والتدخل الخارجي دوراً أساسياً في إحباط وفشل هذه المؤسسات، إذ أن الكثير من الدول التي تحرص على أن يكون لها نفوذ ما داخل سورية الجديدة، أغدقت على بعض هذه الهيئات لتكون بمثابة ممثل لها وراعي لمصالحها، وقد هدم هذا المال بما أثاره من نزعات مصلحية وصراع على الموارد، المجموعات من الداخل.

تستحق ثورتنا أن يكون لها مؤسسات مكينة، حيوية وناضجة، ومن المؤسف أن نخبنا لم تعتني بهذه المسألة كما ينبغي.

jesr.press@gmail.com www.twitter.com/jesr_press www.fasebook.com/jesrpress

لأن شبح القتل اليومي يطاردها

احتفالات الفصح في حوران اقتصرت على الصلوات وتعزية من فقد قريباً

مفيد سلامة

«انشالله العيد الجاية بتعيدوا والكهربا جاية، انشالله العيد الجاية منكون كلنا عايشين...» عبارات تداولها الناس في عيد الفصح هذا العام على سبيل المزاح، تظهر انعكاسات ما تمر به سورية على أبناء الطائفة المسيحية.

«جسر» رصدت حال العيد في ريف درعا حيث توجد قرى يسكنها بالمطلق مسيحيون (بصير، تبنى، خبب)، وأخرى تضم خليطاً من مسلمين ومسيحيين (إزرع ، موتبين، المسمية).

على مداخل تلك القرى التي تعتبر آمنة نوعاً ما كونها لم تنخرط في التظاهرات، يتوزع بعض جنود النظام الذين لم يتم نشرهم منذ بداية الثورة، بل بعد مرور حوالي ستة أشهر على انطلاقها.

دينياً، صلوات العيد المعتادة أقيمت كما كل عام، من خميس الصلب إلى الجمعة العظيمة إلى سبت النور وسط إقبال كثيف من المصلين، كون كنائس الريف في تلك المحافظة تعد آمنة، إذا ما قورنت بوضع كنائس دمشق، وتم إرسال بعض عساكر النظام للوقوف أحياناً على أبواب الكنائس «تحسباً لأي طارئ».

ولم تشهد القرى أي مظاهر احتفالية فقد أقيمت الصلوات، وقام الأهالي بزيارة بعضهم البعض، وتعزية من فقد قريب.

تراجع الحالة المادية لدى الأهالي، انعكست فيما يقدموه من حلويات للعيد، فبيوت كثيرة امتنعت عن شراء حلوى إما لضيق الحال أو كون مصاب أصابها، وحتى البيوت التي قدمت الحلويات، فيلاحظ تردي الأنواع المقدمة نظراً لقلة المال.

تقول «ش» (ربة منزل): هذا العيد قمت بتخفيف المصروف الذي أنفقه كل عام، فالأوضاع تسوء يوماً بعد يوم، وعلي ألا أصرف النقود هنا وهناك، لدينا أولويات.

إضافة لذلك خلت البيوت من مادة الغاز، وبانقطاع التيار الكهربائي الذي استمر يومين متتالين (السبت والأحد) عن تلك القرى، أصبح الناس عاجزين عن تقديم المشروبات أو حتى طهي الطعام بعد أن تحول الأهالي إلى الطبخ على الكهرباء.

في العيد علت أصوات القصف على القرى المحيطة (أبرزها داعل)، ولكن ذلك بات جزء لا يتجزأ من حياة السكان، فاليوم الذي تغيب فيه تلك الأصوات يتساءلون عن السبب، بحسبهم.

وعن حال العيد لهذا العام يقول «ف.ه»: يوم الخميس وقعت قذيفة على كلية هندسة العمارة، وابنتي كان من المفترض أن تكون هناك، ولكن الحمدلله أنها جاءت للقرية قبل يوم، هذه الحوادث وغيرها باتت تستهلك أعصابنا، فبقدوم العيد نحاول إلهاء أنفسنا عما يجري حولنا، ولكن الأخبار السيئة تلاحقنا أينما ذهبنا، فلا مكان للعيد هذا العام كما العيد السابق، أنين أمهات الشهداء يعلو على أي مظهر من مظاهر العيد.

انقضى العيد وأحد السكان يقول «الحمدلله إجا هالعيد على بكير لنلحق نعيد هلسنة» في إشارة منه إلى أن الموت يتهدد السوريين كل لحظة، في وقت كانت الأمنية الملاحظة لدى غالبية من التقتهم «جسر» أن تحسم الأمور إما لصالح النظام أو لصالح المعارضة دون تفضيل فريق على آخر، كون هذا هو السبيل الوحيد الذي سيوقف الدم في سورية.

اعتصام في تل أبيض قوبل بـ "التطنيش"

المحتجون أشعلوا إطارات وقطعوا الطرق حتى استجاب المسؤولون لطلبهم

محمود الدرويش

اعتصم أهالي من مدينة تل أبيض بمحافظة الرقة في ساحة حارة الجسر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ لمطالبة المجلس المحلي بحل مشكلة المياه، وبعد «تجاهلهم» قاموا بإحراق دواليب احتجاجاً على ذلك.

وقال «أحمد» أحد المشاركين في الاعتصام لـ «جسر» : اعتصمنا لمدة ساعتين متواصلتين في الساحة، وكنا نأمل أن يتكرم أحد أعضاء المجلس، وينظر في مطالبنا

ويناقشنا بشكل جدي، فأهالي حارة الجسر منذ شهر، وهم بدون مياه.

وتابع أحمد «استاء الشباب المعتصمون كثيراً لذاك التجاهل، فبدؤوا بإحراق الدواليب، وقطعوا الطريق الرئيسي للتعبير عن غضبهم».

تلا ذلك توجه المعتصمين إلى ساحة الحرية (البلدية سابقاً) مقابل المجلس المحلي، وهناك هتفوا ضد المجلس المحلي كما طالبوا بإسقاطه.

ودخل وفد من المعتصمين إلى مقر المجلس المحلي، وهناك وعدوهم بإرسال سيارات المياه إلى حارة الجسر لتعبئة المياه، كما وعدوهم بإصلاح المشكلة خلال ٢٤ ساعة.

بدوره، أوضح رئيس مكتب الخدمات ثامر الطحري في حديثه لـ «جسر» أن السبب الرئيسي لانقطاع المياه الدرجة الأولى هو انقطاع الكهرباء، فقد قاموا بشراء مولدة تغذي ثلاث غطاسات للمياه، ولكن تبين أن تمديد الشبكة للآبار الثلاثة غير مفتوحة على حارة الجسر.

وأشار الطحري إلى معاناة تعترض عملهم وتتمثل في حوادث السرقة، إذ تم سرقة اللوحة الرئيسية التي تغذي حارة الجسر بالمياه، ومع ذلك قاموا بشراء لوحة أخرى بقيمة ١٨٠ألف ل.س، ووعد أنهم سيقوموا بتمديد خط كهرباء لغطاس حارة الجسر على محطة الكهرباء الرئيسية لتفادي ساعات التقنين.

انفض المعتصمون بعد ذلك، ليعلن المجلس المحلي لاحقاً أنه باشر باتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكلة أهالي الحارة.

أوساط المعارضة وكواليسها:

حكومة «هيتو» أمر واقع وثلاث تيارات تتنازع الشأن السوري

رغم ما يتم تناقله من بعض البيانات هنا وهناك، عن رفض بعض قوى الثورة، أو شخصيات في المعارضة، الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي انتخب الائتلاف السيد غسان هيتو لرئاستها، إلا أن أوساط المعارضة الخارجية بالمجمل، باتت على قناعة أن هذه الحكومة ماضية في طريقها، وسوف تتشكل وتعمل وفقاً لما هو مقرر لها، لأن إرادة إقليمية ودولية تدفع، أو غير رافضة، لفكرة هذه الحكومة بطريقة حاسمة، ويتم تفسير المواقف الرافضة أو المتحفظة، من بعض الجهات في المعارضة السورية، على أنها نوع من «الشغب» غير الفعال، أو شكل من أشكال الضغط السياسي بهدف الحصول على أكبر نصيب من الحقائب الوزارية المزمع توزيعها، في موعد لن يتجاوز العشرين من نيسان الجاري، وفق الأوساط ذاتها.

خارطة الموقف فيما يخص الشأن السوري حسب المعطيات التي توفرت لدينا وتحليلنا لبعض جوانبها هي الآن كالتالي:

جون كيري وزير الخارجية الأميركية، قال لمعاذ الخطيب في مؤتمر ميونخ أن بلاده لن تدعم سوى حكومة انتقالية وفق اتفاقية جنيف، وهنا ترجمة حرفية للمادة المقصودة:

البند التاسع: خطوات واضحة في المرحلة الانتقالية:

تتضمن المرحلة الانتقالية الخطوات الرئيسية التالية: إنشاء حكومة انتقالية يمكن أن تخلق بيئة محايدة لعملية الانتقال التي يمكن أن تحصل، تتمتع الحكومة الانتقالية بسلطات تنفيذية كاملة، و يمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وجماعات أخرى وتُشكل على أساس الرضا المتبادل.

تعني هذه المادة بشكل واضح أن بشار الأسد لا يمكن أن يبقى في السلطة، لا هو ولا رموز نظامه، لأن بقاءهم يحتاج إلى رضا الطرفين وهذا ما لن ترضا به المعارضة، إذاً قرأ معاذ الخطيب المفاوضات المحتملة، بهذه الطريقة، ولربما رأى أن الإرادة الأميركية، والإرادة الأوربية التي ستلتحق بها حتماً، هي من سينتصر في النهاية، وبواقعيتها التي تنحو إلى البساطة سياسياً، إضافة إلى «دمشقيته» التي تفرض عليه الحرص على مدينته وأهلها ومصالحهم، وتجنيبهم الدمار الذي حل بمدن أخرى، قرر السير في هذا الاتجاه، مادام مضمون النتائج، وسيفضي إلى ذات النهاية، وهي رحيل النظام، قرر الرجل بشكل نهائي السير في هذا السبيل.

اصطدمت قناعات الخطيب وقراره بتيارين آخرين، معتدل تقوده حكومة العدالة والتنمية التركية، أبرز عناوينه القبول بالتفاوض وفق هذه الخطة لكن مع عدم كون الحكومة الانتقالية «مناصفة»، بل بنسبة الثلثين إلى الثلث لصالح المعارضة، وربما أرادت من ذلك لعب دور أكبر في صياغة المشهد السوري من خلال تمكين حلفائها السياسيين في هذه المرحلة خاصة الإخوان المسلمين.

أما التيار الآخر الثالث، فهو الذي تقوده علناً كل من السعودية وقطر، وتؤيده ضمناً دول خليجية وعربية، مثل الكويت، وهو لا يقبل بأي تفاوض مع النظام، ويعتبر إسقاطه عسكرياً هو الحل الوحيد المقبول، لذلك سارعت وقبل أن تأخذ خطة الخطيب مسارها على الأرض إلى دعم تشكيل الحكومة، التي أسميت بالمؤقتة كي لا تصطدم بشكل سافر مع خطة الحكومة الاميركية، التي تدخلت لمنع تشكيلها بنفسها ومن خلال الأوربيين، وكان ذلك واضحاً من خلال نشاط هؤلاء داخل أروقة فندق «رتاج» في استنبول يوم تم انتخاب «هيتو»، لكن الإرادة السعودية والقطرية التي وجدت أن أي تراجع في هذا المضمار سيكون نصراً للغريمة إيران، فوضعت كل ثقلها لإنجاح العملية.

أما ما يشاع عن خلاف قطري سعودي حينها، فإنه لا يعدو كونه خلاف بين «رجالات» كل من هذين البلدين داخل الائتلاف، وسيتم تسويته من خلال توزيع المقاعد الوزارية.

إلى أين تمضي السفينة؟

لا يبدو أن النظام السوري في وارد المبادرة والقبول باتفاقية جنيف حالياً، ولا يبدو أن المساعي الاميركية لدى موسكو، ومن ورائها إيران، للضغط على النظام للقبول بهذه الاتفاقية، ستفضي إلى نتيجة ملموسة في القريب العاجل.

لذلك ستذعن الإدارة الأميركية وستصمت إزاء تشكيل حكومة مؤقتة، تقدم بعض الخدمات للمواطنين السوريين في المناطق المنكوبة، ولا تؤثر على رؤيتها العامة، وهي ضرورة جلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل يضمن المصالح الاميركية من جهة، خاصة ما يتعلق بالقضاء على الفصائل الجهادية، ويضمن أمن اسرائيل مستقبلاً من جهة ثانية، لذلك خرج التصريح المفاجئ للخارجية الأميركية قبل بضعة أيام، والذي أعلن فيه أن معاذ الخطيب سيستمر على رأس الائتلاف، أي ما معناه بقاء احتمال التفاوض وفق جنيف مفتوحاً على مصراعيه.

بينما سيواصل المحور الخليجي دعمه للحكومة المؤقتة وللمقاتلين على أمل إحراز اختراق يفرض نفسه ويفرض رؤيتها على أرض الواقع.

أما تركيا فلا مناص لها من البقاء في منطقة وسطى بين تلك القوى، مع تدعيم موقعها في الداخل السوري، وطرح مزيد من أوراق النفوذ هناك، كان آخرها مؤتمر التركمان السوريين الذي عقد في استنبول، برعاية وحضور أردوغان، وحديثه الملفت عن «ثلاثة ملايين ونصف تركماني في سورية»، وضرورة ضمان مصالحهم.

إذاً، يحق للثوار السوريين في هذه المرحلة أن يتوقعوا بعض الخدمات والتنظيم في الأراضي المحررة، من الحكومة المؤقتة، التي مهما قيل عن «تقنيتها» و«استقلالها» عن السياسة، فإنها ستكون مكاناً لتصارع قوى وشخصيات المعارضة، عليها ولأجلها، ويحق لهم أيضاً أن يحلموا بانتصار رؤية الخطيب، وطروحات الوطن الواحد، وحفظ دماء السوريين، لكنهم عليهم ألا يغالوا في الوهم، بما يخص شعار «مشاكل السوريين يحلها السوريون»، لأن اتفاق جنيف الذي يستند إليه الخطيب تم بغياب السوريين.

النظام السوري لا يملك من أمره أيضا شيئاً، وهو رهينة الخيار العسكري المدمر الذي اختاره منذ البداية، ويستمر دعم إيران له لمناهضة المشروع الخليجي، وسيبقى أيضاً رهن مصالح روسيا، راعيته على الصعيد الدولي، وليس بيده شيء من أمره سوى ترسانة السلاح التي يذود بها عن آخر معاقله في دمشق، وسط حالة من القلق والتوتر الشديدين في قاعدته الشعبية، التي صار مجرد ظهور «إشاعة» على صفحات التواصل الاجتماعي، حول مقتل رأس النظام مثلاً، كاف لإثارة الرعب الشامل فيها.

هذه حال النازحين في طرطوس كما شاهدته*

سارة منصور

مدينتي طرطوس، استقبلت نازحين، نعم، وهم يعيشون بيننا، لا يمكن أن أقيّم هل هم راضون أم لا، سأسوق بعض مشاهداتي لما لحظته منذ بدء موجة النزوح.

كون طرطوس تعتبر مدينة آمنة نسبياً، فقد جاءتها أعداد كبيرة من النازحين، ولكنهم غير مسجلين، فلا أحد يعرف عددهم، وأغلب من التقيته قدم من حمص وحماه وحلب. تم استقبال النازحين بدايةً في المدارس بفصل الصيف، أما من كانت حالته المادية جيدة فاستأجر منزلاً أو شاليهاً، ومعظم المستأجرين تم ابتزازهم عند انتهاء مدة عقود الإيجار من أجل تجديدها، وبمبالغ أكبر.

ومع اقتراب بدء العام الدراسي، قام الشبيحة بمضايقة كل من النازحين المقيمين في المدارس، والعاملين في المجال الإغاثي، وتم اعتقال بعض الشباب النشطاء في المجال الإغاثي، وخاصة ممن كانوا يرتادون المدارس، وعلى إثر هذه الأحداث، قامت المنظمات الحكومية بنقل النازحين من المدارس إلى أبنية حكومية مهجورة لتقادمها، أو فائضة عن الحاجة.

في تلك الأبنية يعيش النازحون في حال مزرية، حيث يقطن الشقة الواحدة أكثر من عائلة، ضمن ظروف غير مقبولة صحياً أوإنسانياً.

يتعرض هؤلاء النازحون للكثير من المضايقات، أثناء تنقلهم وتجوالهم ضمن المدينة أو حتى ضمن الأحياء التي يقطنونها، بسبب لباسهم أو لهجتهم، فقد شاهدت ذات مرة أحد الشبيحة يتحرش بفتاة مرت في شارع العريض، الذي تقطنه أغلبية من الشبيحة، لمجرد أنها كانت ترتدي حجاباً على رأسها.

وفيما يخص التعليم، يرتاد أبناء النازحين المدارس النظامية، ومن تعذر المدارس الحكومية عن استقباله، فإنه يرتاد ما يسمى بالمجمع (وهو إحدى المباني الحكومية القديمة التي يرتادها الطلاب النازحون، ولكن دون اوراق ثبوتية أو تسجيل، وقد خصصت وزارة التربية مجموعة من الأساتذة للتعليم فيه). إن عدد الطلاب في طرطوس بات كبيراً، ولم تعد المدارس قادرة على استيعاب كل هذه الأعداد، وتعمل المدارس في طرطوس بطاقتها القصوى (دوامين، مسائي وصباحي)، كما أن الطلاب النازحين في طرطوس هم عرضة للاعتقال في أية لحظة، في حال قاموا بالإفصاح عن أرائهم المعارضة لنظام بشار الأسد.

ولا يوجد للنازحين فرص عمل في الساحل، فالمهنة الوحيدة التي يمكنهم مزاولتها هي التسول، إذ يرفض أصحاب المحال تشغيل النازحين حتى من حمل منهم شهادات عليا، وتتعرض الشابات الباحثات عن عمل أحيانا لمضايقات وتحرشات.

وعلى حواجز مدينتي قصص وحكايات. في إحدى المرات مررت على حاجز الطريق العام الرابط بين طرطوس من اللاذقية، وكالعادة كانت السيارات بالمئات، على يميني سيارة لوحتها حماه وأخرى دمشق، مرت السيارة الحموية دون تفتيش لأن السيدات اللواتي كن في داخلها كن غير محجبات، في حين تم الطلب وبوقاحة من السيارة الدمشقية التوقف، وطلبوا ممن كان بداخلها النزول من السيارة، لمجرد أنهم من المشايخ، بالإضافة إلى وجود سيدة محجبة في المقعد الخلفي للسيارة، وعندما جاء دورنا مررنا بسلام بسبب نمرة السيارة الطرطوسية.

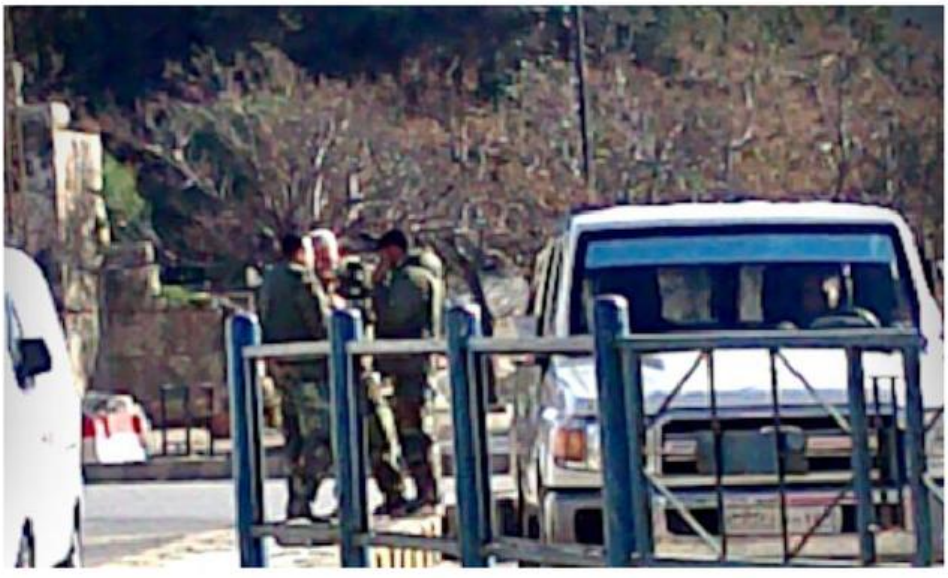

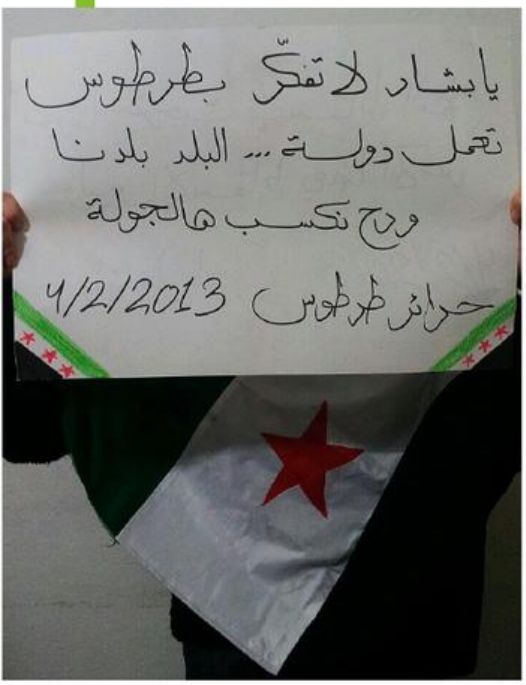

طبعاً، اللوحة وحدها لا تكفي لأن تكون هدفاً من أهداف الشبيحة بل للمظهر الخارجي دور في ذلك، فرأيت على الحاجز المجاور، سيارتين الأولى حمصية مكشوفة يركبها مجموعة من الشباب والصبايا والثانية طرطوسية يركبها رجل ووالدته المحجبة، قام الحاجز بالسماح للسيارة الأولى بالمرور دون تفتيش أو حتى طلب هويات، في حين أصر على طلب الهويات وتفتيش السيارة الثانية، استفز هذا الموقف الشاب، فتشاجر مع عنصر الامن، وقاموا باعتقاله.

عدا عن مضايقات الحواجز، فهناك أيضا نوع من الكراهية المبطنة لهم اجتماعياً، في معظم المنطقة، فذات مرة كنت في إحدى البقاليات القريبة من منزلي، عندما قدم أحد النازحين لشراء بعض الحاجيات، استقبله البائع بالترحيب قائلاً «أهلا وسهلا انتوا ضيوفنا، انتوا إخواننا وحبايبنا، الله يجازي اللي كان السبب»، وما أن أدار الرجل ظهره حتى بدأ صاحب المحل بكيل السباب والشتائم، واصفاً إياه بأبشع الأوصاف، ثم أردف موجهاً كلامه لي: هي الحربي اللي بدهن اياها، خرجن الله لا يقيمن، مو هيك ابن العم؟.

لم أفكر كثيراً بما أجيبه، بقدر ما فكرت فيما يمكن أن يشعر ويفكر به هؤلاء النازحون، إذ أن النظام هجرهم ودمر منازلهم وقتل إخوتهم، وأجبرتهم الحاجة على العيش بين أكثر الفئات تأييداً للنظام.

*الأقوال والمعلومات منسوبة إلى «ب.ن» شاب يقطن في طرطوس، (٢٥ عام)، خريج معهد.

حزب البعث
جذوره الطائفية وراء موقفه المعادي للثورة

سلسلة يكتبها عضو مجلس الشعب المنشق عماد غليون

الحلقة الثانية

بالرغم من أن أهداف حزب البعث الايديولوجية المعلنة، تضمنت استبدال الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية بالمشاعر القومية والمبادئ الاجتماعية والاقتصادية،إلا أن تأسيسه جرى من خلال قنوات اجتماعية تقليدية.

تم الإعلان عن تأسيس حزب البعث عام ١٩٤٧ في دمشق، ومن المؤسسين له ميشيل عفلق المسيحي وصلاح البيطار المسلم السني، إلا أن معظم أعضاء الحزب الأوائل كانوا من المهاجرين من الريف السوري، والذين قدموا المدينة لاستكمال دراستهم، وانتشر الحزب في المناطق الريفية الفقيرة المحرومة، ولم يلق قبولاً في المدن الكبرى، وكون الأقليات الدينية تتركز في الريف، فقد انعكس ذلك في بنيته، وأصبح أبناء الأقليات الدينية هم المسيطرون داخل الحزب، متذرعين بالعلمانية التي تدعيها أدبيات ذلك الحزب. وانعكس التناقض الموجود في المجتمع السوري بين الريف والمدينة، هنا أيضاً، فابتعد أبناء المدينة عن الحزب، الذي يهيمن عليه أبناء الريف. وبدا حزب البعث كما لو كان تنظيماً للأقليات والطوائف بشكل رئيسي منذ انطلاقه، وعلى سبيل المثال يلاحظ في تقرير تنظيمي للحزب عام ١٩٦٥ أن من بين حوالي ٦٠٠ عضو في الحرس الوطني البعثي بالعاصمة، يوجد اثنا عشرة دمشقياً فقط.

حلت الأحزاب أثناء الوحدة مع مصر باشتراط مسبق من عبد الناصر لتحقيق الوحدة، ولكن حزب البعث استمر في العمل السري، ولم تقرر القيادة القطرية في سورية عودة العمل على إعادة بناء الجهاز الحزبي إلا في أيار ١٩٦٢ أي بعد أكثر من نصف عام من الانفصال، وكان هذا التنظيم ضعيفاً جداً وغير قادر على استلام مقاليد السلطة، وبعد انقلاب ٨ آذار الذي حوله البعثيون العسكريون إلى ثورة، واختطفوه من الناصريين، قرر المكتب التنظيمي للحزب زيادة عدد أعضائه، وأصدر قراراً بترقية أنصار الحزب ليصبحوا أعضاء عاملين فوراً مع إعطائهم الحق في الاشتراك والترشح للانتخابات الحزبية، وترشيح أعضاء للحزب، وهذا ما أدى لصبغ الحزب بشكل كامل بالشللية والطائفية والإقليمية والعشائرية بعيداً عن العقائدية، وحدث انقسام الحزب لأجنحة وكتل متعددة، تتصارع فيما بينها على قيادة الحزب للوصول إلى السلطة.

ظهرت الطائفية في الحزب منذ بداية تشكيله وبعد توسيعه، وكانت الطائفة العلوية مهيمنة على القرار الحزبي، وكانت نتيجة الصراع بين تيار صلاح جديد والأسد في الحزب أن انتهى أخيراً لصالح الأسد الذي أزاح كل منافسيه، واستأثر بالسلطة بشكل كامل منذ العام ١٩٧٠ عبر الانقلاب الأبيض أو الحركة التصحيحية كما يسميها البعثيون.

لعب البعث دوراً هاماً وخطيراً في الحياة السياسية للبلاد منذ استيلائه على السلطة عام ١٩٦٣، وكان على الدوام غطاء للطائفية الحاكمة في البلاد، عبر إطار سياسي حاكم، كما انتشر الحزب في أوساط عناصر وضباط الجيش الذين هم في أغلبيتهم من الأقليات وخاصة العلويين، والذين بدؤوا بالانتساب إليه بكثافة منذ بداية الانتداب الفرنسي «جيش الشرق»، الذي تم ضمه إلى الجيش الوطني بعد ذلك.

تم استغلال الحزب لتحقيق نفوذ لمنتسبيه وقياداته في شتى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتحول الحزب لمركز نفوذ قوي في البلاد، وأصبحت قيادته مركزاً من مراكز القرار الرئيسية في شتى المجالات، ولكن حافظ الأسد أصبح هو المهيمن بشكل رئيسي على القرار الحزبي وتعيين القيادات الحزبية.

أحداث الثمانينات أعطت للحزب دوراً كبيراً، عبر تشكيل ميليشيات حزبية للوقوف ضد حركة الاحتجاجات الواسعة ضده، والتي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين بشكل رئيسي، وانتهت تلك الاحتجاجات بمجزرة حماة الرهيبة عام ١٩٨٢، وامتد نفوذ البعثيين بعدها ليصبح شاملاً، وصار الانتساب لحزب البعث شبه إلزامي في البلاد، ولم يعد باستطاعة أحد أن يعمل أو أن تسير مصالحه دون انتسابه للبعث، ورفع شعار الحزب الجماهيري الذي يجب أن يضم كافة التقدميين في البلاد، لمواجهة الرجعية والتخلف كما يطلق البعثيون على خصومهم.

ساهمت شعارات الحزب المتتالية في تكريس هيمنة وديكتاتورية حافظ الأسد، فمن شعار ابن الشعب البار إلى القائد المناضل إلى القائد الرمز ومن ثم القائد الخالد بعد وفاته، وكانت مفاعيل هذه الشعارات تؤدي لممارسات تمنع الحياة المدنية والحرية السياسية في البلاد، وتمنع أي نشاط سياسي، وتشرف على ذلك المنع أجهزة الأمن.

لكن عندما جاء الابن بشار للحكم، بدأ يطرأ تحول ملحوظ على دور الحزب باتجاه التخفيف من دوره في صناعة القرار وتنفيذه، لصالح دوائر أخرى جديدة ناشئة بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تحول الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ونشوء طبقة جديدة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام كلياً والمتحالفين معه عضوياً، وبدأت تظهر بوادر وإشارات في احتمال إنشاء كيانات سياسية جديدة، يشغلها هؤلاء لممارسة نوع من الحياة السياسية الصورية المنسجمة مع اقتصاد السوق.

مع بداية الثورة السورية لعبت قيادة البعث دوراً سلبياً عبر رفض الاحتجاجات الشعبية تماماً، والطلب من عناصر الحزب التصدي للمحتجين بقسوة وقوة، وطلب من النقابات العمالية كذلك تشكيل فرق للتصدي للمتظاهرين، ولكن الأمور في عام ٢٠١١ اختلفت عن الثمانينات، وذلك لأن الثورة انتشرت بصورة عفوية وبسيطة دون تخطيط مسبق، وامتدت لأنحاء البلاد، وكان العنصر الأساسي فيها الريف السني، الذي يمثل الحامل الرئيسي لحزب البعث، ولذلك لم يستطع الحزب تكرار تجربة الثمانينات، بتجنيده في «الفصائل» المسلحة، وانحسر دور قيادة الحزب في التأييد المباشر لما تقوم به السلطات الأمنية من أفعال وعنف ضد الشعب، وتبرير ذلك عبر بيانات تستنكر المؤامرة على البلاد، والتي تستهدف النظام المقاوم الممانع. من هنا فإن قيادات الحزب من الصفوف الأولى، أي قيادة قطرية وقومية وقيادات فروع وأعضاء لجنة مركزية وقيادات شعب بشكل أقل وقيادات النقابات العمالية والتنظيمات المهنية، هي ضالعة بشكل مباشر في تأييد النظام بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر دعم النظام معنوياً، ويجب أن تخضع هذه القيادات على الأقل للمساءلة والمحاسبة بعد سقوط النظام، ومن المؤكد من الناحية الدستورية والقانونية مسؤولية قيادة الحزب عن ممارسات النظام الإجرامية بحق المواطنين، وذلك عبر تواجد هذه القيادة في مركز صنع القرار في البلاد، ويبقى السؤال الأساسي حول مستقبل حزب البعث في البلاد، فإذا كانت قد صدرت تطمينات ووعود من مسؤولي المعارضة، بأن للبعثيين الحق في العمل السياسي في المستقبل، إلا أنه من غير المؤكد أن يتم ذلك بسهولة على الأقل، فالشعب السوري عانى من البعث وقياداته كثيراً، ولن يتم بسهولة الإقرار بحقهم في حياة سياسية حرة، حرموا كافة أبناء الشعب السوري منها لعقود طويلة، ناهيك عن المحاسبة الصارمة التي ستتعرض لها قيادة الحزب.

ارتفع في عام واحد بنسبة ألف بالمئة

إطلالة على ملف التضخم المالي السوري

نائل حريري

ما زال المصرف السوري المركزي يصدر تقارير شهرية عن حالة التضخم المالي، والتقارير توحي بالتدهور الهائل في الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة الراهنة، في شهر آذار ٢٠١٢ وصل معدل التضخم السنوي إلى ٣٠,٧٧٪، وفي شهر أيار ارتفع إلى ٣٢,٥١٪، وفي حزيران وصل إلى ٣٦,١٠٪. يمكن استيعاب فداحة هذه الأرقام حتى بالنسبة للقارئ غير المختص بمجرد مقارنتها بمعدلات التضخم السابقة أي آذار وأيار وحزيران ٢٠١١ وهي بالترتيب ٢,٧٤٪، ٢,٩٩٪، ٤٪. هذا يعني باختصار أنّ التضخّم قد ارتفع على مدى عام واحد بمعدل يقارب ١٠٠٠٪.

التقارير تصرّح بالانهيار الاقتصادي لمستوى معيشة الفرد في سورية وسطياً بشكل بالغ، وتوحي باستمرار هذا التدهور مع مرور الوقت بل وبتسارعه وتعاظمه أكثر فأكثر مع كل شهر. للأسف ليست هذه الأرقام، بفرض التسليم بدقتها، سوى مؤشر متفائل مقارنةً بحقيقة الوضع الاقتصادي في سورية مقارنةً بما يكمن في تفاصيلها.

ما خلف تقارير التضخم المالي؟

تعتمد معايير اللجنة الدولية للإحصاء (التابعة للأمم المتحدة) على سلّة إحصائية متكاملة تحدّث سنوياً، وتتضمن حتى هذه اللحظة ٩٦٠ سلعة وخدمة، تبوّب في ١٢ باب لحساب معدّل (التضخم الاقتصادي)، وبخلاف ذلك تعتمد تقارير المصارف المركزية على دراسة تأثير حركة السوق على قوّة العملة، ومن هنا تقوم بإغفال التغيرات الخاصة ببندين هما «السلع الموسمية» و«السلع والخدمات المدعومة من قبل الدولة» في سعيها للخروج برقم يعبّر عن التضخّم المالي.

يعني هذا أنّ تقارير التضخم المالي الصادرة عن المصرف المركزي، لا تأخذ بالاعتبار انفلات أسعار السلع المدعومة بعيداً عن سيطرة الدولة (من دقيق ومحروقات على اختلاف أنواعها)، وهو العامل المؤثر الأكبر حالياً على مستويات التضخم الاقتصادي، مما يؤدي للخروج بأرقام متواضعة قياساً بالواقع الفعلي. علينا التأكيد كذلك بأنّ دور فئة «الطعام والشراب» يزداد بشكل كبير في ظلّ تعاظم التضخم الاقتصادي، إذ يقتصر اهتمام الغالبية العظمى من الشعب على الحاجات الأساسية دون سواها، مما يزيد من تأثير السلع الموسمية (ولها حصة كبيرة في سلّة الطعام والشراب) على معدّلات التضخم الاقتصادي. إنّ الأرقام التي يوردها المصرف المركزي السوري إذاً أرقام متواضعة جداً في التعبير عن فداحة الأزمة الاقتصادية.

الانحدار الأكبر القادم

التقارير الشهرية الصادرة عن المصرف (تقرير حزيران ٢٠١٢) توحي بالصورة العامة عن التدهور الاقتصادي قبل الحدث المفصلي الاقتصادي الهام الذي يتمثل في (معارك حلب)، والذي ألحق نتائج كارثية مفاجئة ومتسارعة لا على المدينة وحدها بل على سورية ككل، باعتبار حلب عاصمة اقتصادية تحتضن أكبر وأهم الفعاليات الصناعية والتجارية، وكان قد ترافق الشهر الأول من هذه المعارك بهروب مئات مليارات الدولارات من رؤوس الأموال خارج سورية إلى مصر وليبيا والعراق ودول أخرى، الأرقام التي تعبر عن الخسائر المادية المتمثلة في كلفة هذه المصانع والمستودعات والبضائع وحدها لا تعبر عن مقدار خسارة الاقتصاد ككل، فمع هذه الخسائر ثمة فرص عمل وناتج محلي تمت خسارته أيضاً، وثمة حركة مالية تتمثل في استيراد المواد الأولية وتصدير المصنوعات النهائية، وبين هاتين الحركتين ثمة حركة قطع أجنبي، ومن هنا لا تعتبر الكلفة الأساسية إلا مؤشراً على دمار مادي يمكن تعويضه باستثمار أو دين خارجي، لكنه مرهون بإنتاجية تمت خسارتها كذلك وتتأثر الإنتاجية أيضاً بانخفاض الكثافة السكانية في مناطق العمران الصناعي وما يلحقها من أيدٍ عاملة. كل هذه الأرقام وسواها لا تتضمنها التقارير الحالية، ولا يمكن الوصول إلى مستويات الخسارة بدقة فيما يتعلق بها إلا من خلال مراكز أبحاث متخصصة وقادرة على العمل الإحصائي بأريحية على الأرض، مما جعل أغلب الأرقام المطروحة الآن تقديرية.

الاستقرار المالي الكاذب

تعبّر تقارير التضخم المالي عن تأثير حركة العرض والطلب الشرائية على قوّة العملة السورية، وبرغم التدهور الكبير بقي المصرف المركزي مسيطراً على أسعار العملة السورية على نحوٍ ثابت عملياً (في حدود ٧٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي) منذ أزمة العملة الشهيرة في ٨ آذار ٢٠١٢ وحتى نهاية العام المالي ذاته. إنّ عدم تأثّر سعر العملة بالتضخم المالي يعود إلى دعم سعر الدولار من قبل المصرف، وذلك على حساب الاحتياطي النقدي الأجنبي، وقد أشار حاكم المصرف المركزي أديب ميالة آنذاك إلى أنّ المصرف لن يتخلى عن دعم الدولار الأمريكي باتجاه تعويم العملة مما يعني اهتلاكاً أكبر في مستويات الاحتياطي النقدي حتى الوصول إلى نقطة الانكسار المالي التي تؤدّي إلى انهيار العملة تماماً في وقتٍ لاحق. هذا ما حدث فعلاً حين تم تسويف أزمة العملة السورية من آذار ٢٠١٢ إلى آذار ٢٠١٣ بكلفةٍ يقدّرها بعض الخبراء بحوالي ١٢ مليار دولار، تم استنزافها من القطع الأجنبي في عامٍ واحد، ولم تساهم إلا في تأخير أزمة الليرة زمنياً، في نهاية الأمر اضطرت الدولة لطباعة عملة سورية دون رصيد مما أدى إلى بداية الإفلاس المالي للدولة.

نظرة المصرف المركزي

في تقاريره، يردّ المصرف السوري المركزي أسباب التدهور المالي إلى الأزمة المالية في منطقة اليورو وضعف النمو العالمي والفشل الأمريكي في التصريح عن برنامج تيسير كمي جديد لإنعاش الاقتصاد الأمريكي. تبريرات تنشي بالإصرار على تجاهل الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية، وتمثّل انحياز الطاقم الاقتصادي لصالح الرؤية السياسية للنظام السوري والتي لا تقبل بتحمل مسؤولية التدهور السياسي للبلاد فضلاً عن تحمّل مسؤولية إصلاحه. من جهة أخرى تصريحات المركزي الأخيرة التي تحمّل المواطن السوري مسؤولية محاربته الليرة عبر المضاربة بالعملات الأجنبية هي مجرّد اتهامات لإزاحة اللوم عن السلطات السورية التي نحمل اليوم نتيجة أفعالها، فالأزمة الاقتصادية السورية الحالية أزمة مالية حقيقية، لكنّ حلها ليس مالياً على الإطلاق. الحل سياسي يبدأ بإيقاف العمليات العسكرية وتقبل الحل السياسي، وكل ما عدا ذلك مجرد استمرار في هدم الاقتصاد والبلاد معاً.

على طريق جديدة عرطوز/ دمشق

الناس يستخدمون كدروع لحاجز الأربعين ولا أحد يرفع جثث الضحايا

سمر مهنا/ دمشق

تتميز بلدة جديدة عرطوز ببيئتها الاجتماعية المنفتحة، حيث أنها تتكون بالأصل من خليط سكاني يضم مسيحيين ودروز ومسلمين سنة، وقدم إليها علويون، سكنوا فيها مع تمركز فوج تابع لسرايا الدفاع التي كان يقودها رفعت الأسد في السبعينيات، ثم تحول إلى فوج تابع للفرقة ١٤، ومعظمهم يقطن في مساكن العسكريين المحاذية للبلدة، ويمتلك سكان هذا الحي معظم محلات وأكشاك بيع المشروب والسجائر، ومحلات بيع الألبسة المستعملة في البلدة، وتعتبر الأكشاك خاصة، نقاط مراقبة أمنية، كون ملاكها والعاملين فيها هم من عناصر الأمن تحديداً.

شهدت جديدة عرطوز أحداثاً في العام الأول من الثورة، تجلّت بتصدي سكان الحي العسكري الموالين للنظام للمظاهرات بعنف، ولقي عدد كبير من أبناء البلدة حتفهم على أيدي قوات النظام بإعدامات ميدانية في العام الثاني من الثورة، حيث نشط فيها الجيش الحر، لكنه لم يبلغ الدرجة التي بلغها في داريا أو نهر عيشة أو اليرموك، إذ أنها تحولت لاحقاً إلى ملجأ للنازحين من الأرياف المجاورة المعضمية وداريا وغيرها، ولا يزال الحي خاضعا لسيطرة النظام.

تطور الأوضاع

تقول «ميس. ع» وهي موظفة في مدينة دمشق، ومن سكان هذه البلدة، إن «رحلة الذهاب من وإلى جديدة عرطوز أصبحت كابوساً يومياً تحف به المخاطر والمخاوف، وخاصة عند الاقتراب من مفرقي داريا والمعضمية».

وتشير «ميس. ع» إلى أن تلك المخاطر لم تكن في البداية موجودة عندما كان النظام يطلق القذائف على منطقة المعضمية من بعيد، والخوف الوحيد تمثل فقط في الأصوات القوية للقذائف، وذلك قبل أن تصل الاشتباكات إلى هذا الطريق بعد تقدم الجيش الحر إليه، مما أودى بحياة الكثير من المارة.

وبوجود حاجز عسكري للنظام عند جسر الأربعين الذي يقع على المفرق المؤدي إلى مدينة داريا، فإنه بات يشهد اشتباكات باستمرار بين الجيشين النظامي والحر، فتتجمع عند الحاجز المقام على المفرق صباحاً عشرات السيارات والباصات القادمة من مناطق الريف المختلفة، والتي تقل العديد من الموظفين والمضطرين لعبور هذا الطريق. الأمر الذي أثار استغراب «ميس. ع» معتبرة أن ذلك وسيلة يعتمدها النظام لاستخدام الناس كدروع بشرية، حيث أنه لم يتم تغيير مكان هذا الحاجز بالرغم من الضحايا المدنيين الذي قضوا في الاشتباكات التي تدور حوله.

رصاص وترقب

روايات عديدة وصلت إلى مسامع ميس حول الناس الذين قضوا على هذا الطريق، فتقول «سمعت عن سائق باص قضى بسبب شظية، و أم وأولادها قضوا بالرصاص في سيارة، وشاب آخر اخترقت رصاصة كتفه في الميكروباص، أما ما رأيته بنفسي سيل من الرصاص المتطاير فوق رؤوسنا، مصدره الحاجز، ولم أعرف مبرراً له، لكن أحد الركاب قال أن طلقة قناص أصابت الحاجز، ليبدأ عناصره بإطلاق النار عشوائياً، وفي كافة الاتجاهات».

هذه الحالة اليومية أصبحت معتادة، حيث تعتبر ميس أن السائقين بدؤوا يستشعرون الخطر، فيقفون بعيداً عن الحاجز إذا ما بدا أن هناك اشتباك، وعندما يبدأ الباص باختراق المسافة الخطرة التي تفوح منها رائحة البارود بقوة، يبدأ الناس الهمس بعبارات من قبيل «صلوا ع النبي، لا الله الا الله، الله يفرجها»، وفي المساء يقف سائقو الباصات بعيداً محتفظين بركابهم عندما يستشعرون الخطر، منتظرين انتهاء الاشتباكات.

جثث مرمية

لكن ميس تعتبر أن أشد ما يؤلم هو منظر الجثث الملقاة على ذلك الطريق فتقول «نرى جثثاً على جانب الطريق أحياناً لشباب لا نعرف من هم، منها جثة شاب بقيت بجانب حاوية القمامة مدة ٣ أيام دون أن يحركها أحد، وفي إحدى المرات رأيت جثة فتاة في منتصف الطريق بالقرب من الحاجز نفسه، يدل الدم الخارج من رأسها على أنه لم يمض وقت طويل على قتلها، استغربت البرود الذي وصلنا إليه عندما رأيت السيارات تحاول أن تمر من جانبها إلى الحاجز دون أن يقف أحد عندها، وعندما وصلنا إلى الحاجز وفتح العسكري الباب ليأخذ الهويات منا، تجرأت فقلت له: في بنت مزتوتة بالشارع ورا، فأجابني ببرود: هاد شب مو بنت، وأغلق الباب».

وتضيف «بعد يومين مررنا بجانب جثة أخرى في ذلك المكان، كانت لامرأة يبدو أنها قضت أيضا في طلقة برأسها، كانت ملقاة إلى جانب الطريق، ومنظر الأكياس المبعثرة على جانبيها يدل على أنها كانت تحملها متوجهة إلى منزلها، لكن في هذه المرة كنا أقل توتراً لأننا بدأنا نعتاد».

موت هنا وآخر هناك

هذا الطريق لم يكن يستغرق عبوره قبل عامين أكثر من ٢٥ دقيقة، أما الآن فإنه يحتاج لأكثر من ساعة ونصف بسبب الحواجز التي يتكدس أمامها مارة بدؤوا يعتادون القتل اليومي.

تختم «ميس. ع» رحلتها يومياً بترديد عبارة «الحمد الله لسانتا عايشين»، وتتابع «ويوجعنا أن نهاية رحلة آخرين كانت الموت، على حاجز الأربعين أو سواه، حتى أن هذا الحزن الغامض قد أصبح آخر ما يربطنا بإنسانيتنا».

بين مرحب ومتخوف ومخوِّن

أصداء مبادرة أوجلان بين القوى الكردية السورية

بهزاد حاج حمو

في الحادي والعشرين من آذار، وضمن احتفاليات الأكراد بعيد نوروز لهذا العام، وجه زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان، المعتقل لدى تركيا منذ عام ١٩٩٩، رسالة إلى مناصريه وصفها مراقبون بأنها «دعوة للسلام». وكان أوجلان قد ردَّ في مستهلِّ خطابه، سبب النزاعات التي تشهدها المنطقة إلى الأيادي الخارجية، حيث قال «هذه الحضارة الكبيرة التي ضمَّت الأعراق، المذاهب، والأديان المتنوعة عاشت بأخوة معاً، لكن التدخلات الخارجية وضغوطات القوى المتسلطة، أرادت خلق العداوات بين هذه الشعوب المتآلفة من أجل مصالحها الخاصة، وحاولت إقرار تشريعات مبنية على أساس الحقوق المشروعة واللامشروعة».

في تصريح لـ «جسر» يصف الناشط الإعلامي «زارا» هذا الخطاب بأنه «خطوة لتفريغ الهوية الكردية من خصوصيَّتها القومية»، واعتبر الإدارة الديمقراطية التي يدعو إليها أوجلان هي طرح إداري أكثر منه سياسي، وبالتالي لا يمتُّ هذا المطلب بصلة لقضايا الشعوب الساعية إلى التحرر.

وعن انعكاسات هذه الرسالة على أكراد سورية، قال المهندس مصطفى عبدي لـ «جسر»، وهو رئيس مجلس إدارة مؤسسة دَم الإعلامية، «برأيي أن التأثيرات ستكون كبيرة ومباشرة. فحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، هو فصيل مرتبط عضوياً ومنهجياً بحزب العمال الكردستاني، وبالتالي لا يمكنه العمل بذات الاستقلالية التي يدعيها قادته إعلامياً».

وأضاف عبدي إن «تحول العمال الكردستاني من الكفاح المسلح إلى الكفاح السلمي والنضال السياسي سيكون له تأثير واضح على الجناح العسكري للاتحاد الديمقراطي في سورية، وسيؤثر حتماً على تنامي سطوته العسكرية، إلا أن الحزب الأم (العمال الكردستاني) سيستفيد من العفو الدولي من تهمة الإرهاب ضده، وبالتالي ستسعى الفصائل الرديفة له في سورية، إلى تلميع صورتها وطنياً أولا ومن ثم إقليمياً ودولياً، أما الاستفادة الأكبر التي يمكن جنيها من هذا التحول السياسي على صعيد الـ (PYD) فهو تقليل خيوط الارتباط بين الحزب وجبال قنديل (مركز قيادة الكردستاني)، وتحويلها إلى دمشق والداخل السوري الوطني عموماً».

وعبَّر رئيس المجلس الوطني الكردي في سورية فيصل يوسف عن ارتياحه لخطاب «السلام» الذي جاء في رسالة أوجلان، وقال في تصريح لـ «جسر» : إنها مبادرة إيجابية، لأن حل القضية الكردية في تركيا حلاً سلمياً ديمقراطياً سينعكس بشكل إيجابي على أكراد سورية، ويفتح أمامنا أفق الحل السياسي من جديد مستفيدين من تجربة أكراد تركيا وحكومتها.

وكانت الخطة التي ألمح إليها أوجلان في خطابه هي انسحاب قواته المسلَّحة (كريلا) إلى خارج الحدود التركية، وشدَّد على انتهاء مرحلة السلاح وبدء مرحلة النضال السلمي السياسي والديمقراطي. الأمر الذي يراه الناشط الإعلامي «زارا» ضخَّاً شديداً للروح العسكرية في الجانب السوري، حيث أن أيَّ عودة مفترضة للمقاتلين الأكراد السوريين المنخرطين في صفوف «PKK» ستكون تكريساً لثقافة السلاح والعسكر في الجسم الكردي السوري على حساب اضمحلال لغة العقل والمدنية المتقهقرة أصلاً تحت ضربات جناح الحزب السوري، أي الاتحاد الديمقراطي، بحسب «زارا». ويتفق مع هذا الرأي إلى حد ما، عضو اللجنة السياسية لحزب يكيتي الكردي في سورية محمد مصطفى الذي قال لـ «جسر»: صحيح أن «PYD» رحَّبتْ بالرسالة مثل باقي مكونات حزب العمال الكردستاني، لكنه، أي الجناح السوري من الحزب، لن يلتزم بهذه الخطة في سورية، حيث أن له أجندته الخاصة التي تستوجب عليها الاحتفاظ بسلاحها.

بدوره، أعرب المنسق العام للمجلس المحلي في الرقة وعضو المجلس الوطني الكردي المهندس إبراهيم مسلم، عن امتعاضه من «شدة الاستقطابات الإقليمية التي تتحكم بالقرار الكردي السوري»، فقال مسلم لـ «جسر» : ثمة اتفاق إقليمي على الهدنة المبرمة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية على حساب الثورة السورية وأكراد سورية، الذين هم باعتقادي أحوج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى ثورة وربيع كردي لتصحيح المسار وتفعيل الخط الثالث في صفوف الكرد السوريين لتمتين العلاقات أكثر مع الداخل الوطني.

ووصف ممثل الحراك الشبابي في المجلس الوطني الكردي خالد أمين، حزب العمال الكردستاني بأنه «حزب شعاراتي لا أكثر»، قائلاً «نادى هذا الحزب على مدار عقود بتحرير وتوحيد كردستان، وقدمنا نحن أكراد سوريا خمسة آلاف شهيد –وأخي واحد من هؤلاء الشهداء– لتحقيق هذا الهدف الذي اختصره السيد أوجلان مؤخراً بتحقيق المواطنة ليس إلا».

وأكد أمين على ضرورة أن يتحرر أكراد سورية من سطوة الدول الإقليمية، من أجل خلق قرار كردي سوري مستقل يضمن حقوق الأكراد بعيداً عن أسواق بيع وشراء الشعوب.

وكان أوجلان قد وجه رسالة إلى الشعب التركي قال فيها إنه «على الشعب التركي أن يعلموا أنهم يستطيعون العيش معاً كما عشنا منذ آلاف السنين، العيش المشترك بين الكردي والتركي تحت راية الأخوة الإسلامية على أراضي أناضول القديمة وتحت اسم تركيا، بشرط عدم إنكار الحقوق وطمسها».

وتابع أوجلان «الحقائق التي أخذت مكانها في حكايات الرسل (عيسى، موسى، محمد) ستكون بشرى جديدة حيث تحاول الإنسانية أن تعيد ما فقدته».

وعلَّق عضو لجنة العلاقات الوطنية والخارجية في الهيئة الكردية العليا الدكتور عبد الكريم عمر على خطاب أوجلان مستشهداً بالفقرة السابقة منه «يبدو جليّاً أن الخطاب جاء استجابة لتطلعات شعوب المنطقة بمختلف انتماءاتها، لتغليب لغة التسامح والسلام ونبذ العنف».

واعتبر عبد الكريم عمر في حديثه لـ «جسر» أن ذلك الخطاب سيحدُّ من التدخلات الإقليمية في الشأن الكردي والسوري عموماً، وتغيِّر في إستراتيجية أنقرة في التعامل مع هذا الملف من موقف الريبة وإذكاء الفتن بين مكونات المجتمع السوري، كما تجلَّى في دعمها للكتائب التي ادَّعت انتماءها الجيش الحر في رأس العين بداية العام في سبيل تحجيم النفوذ الكردي، إلى موقف التكامل ومساعدة الشعب السوري بشكل حقيقي.

وفي رده على سؤال حول إمكانية استنساخ تجربة أكراد تركيا لحل القضية الكردية في سورية، آخذين في الاعتبار أن الهيئة الكردية العليا تنادي بالفدرالية كحلٍ جذريٍّ لهذه القضية، قال عمر «لكل بلد خصوصيته في التعامل مع ملفاته الداخلية، ونحن في الهيئة الكردية العليا ننادي بدولة اتحادية لعموم سورية، وليس فقط إقليماً فيدرالياً لأكراد سورية كما أُسيء فهم المطلب للأسف، وباعتقادي لا يمكن استنساخ التجارب بقدر إمكانية الاستفادة منها فقط».

يُذكر أن حزب الاتحاد الديمقراطي هو الرديف السوري لحزب العمال الكردستاني، تأسس عام ٢٠٠٣، وكان يعاني في بدايات تأسيسه من تضييق أمني غير مسبوق على قياداته، وذلك عقب الاتفاقيات الأمنية والسياسية بين دمشق وأنقرة والتي نُسفت مع انطلاقة الثورة السورية. الأمر الذي أعاد حرية تحرك قيادات ومناصري الحزب وفتح خطوط الاتصال مع النظام السوري من جديد، وأطلق النظام يد الحزب في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، كما يقول ناشطون ومراقبون أكراد وسوريون.

ودعوة أوجلان ليست الأولى في هذا السياق، حيث أنه وجَّه دعوة مماثلة في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٦ عبر محاميه، وتقضي بوقف العمليات الهجومية من قبل مناصريه واقتصار سلاحهم على «حق الدفاع المشروع»، كما بات يطلق على عملياتهم العسكرية ضد القوات التركية منذ ذلك الحين.

تشكيل المكتب الإغاثي الموحد لـ «تنسيق العمل» فهل ينجح؟

«٣٠٠ ألف دولار لإغاثة دير الزور بانتظار جهة متفق عليها لتسلمها»

غيث الأحمد

بدء العمل الإغاثي وتطوره وتشعبه في مدينة الزور طفت على السطح العديد من الخلافات بين الهيئات والمنظمات الإغاثية، تمثلت بـ «بتجاذبات سياسية وسعي لتحقيق مصالح شخصية»، فانعكس ذلك على أداء تلك الهيئات على أرض الواقع، الأمر الذي استدعى إلى تشكيل مكتب إغاثي موحد، من أجل تنظيم العمل بين الهيئات المختلفة، وبالتالي تحسين مستوى الخدمة المقدمة.

اعتبر البعض أن ذلك المكتب «خطوة جيدة وإيجابية يوحد الجهود وينظمها»، في حين وجد فيه آخرون «خطوة لن تقدم ولن تؤخر كثيراً»، إذ أن «أغلب القائمين على تلك الهيئات عملوا من أجل تحصيل مكاسب شخصية».

تضارب في العمل

قال أبو محمد، وهو أحد سكان حي الحميدية، إن «لدي عائلة كبيرة مؤلفة من ١٣ شخص، ويحتاجون إلى العديد من المساعدات بعد توقف جميع السكان عن العمل وانقطاع الدخل»، مضيفاً أن «هناك هيئات إغاثية كثيرة توزع المساعدات، ولكن جميع الهيئات تقوم بتقديم نفس الأصناف من المواد التموينية كالرز والعدس والبرغل والسمنة والزيت وبعض المعلبات الأخرى، ولا يوجد تنسيق بين الهيئات لتوفير الحاجات المختلفة للمنكوبين، فلدي على سبيل المثال فائض من الرز والعدس، لكن حصتي من الزيت والسمن لا تكفي

«روافد» انضمت وتشكر

أبو ريان أحد المتطوعين العاملين في منظمة «روافد» الإغاثية أوضح أن طريقة عمل المنظمة مؤسساتي، وتحت تنظيم وإشراف كامل، وتبلغ قيمة كل حصة غذائية ٣٥٠٠ ليرة سورية، وتوزع بشكل دوري حسب حاجة كل عائلة.

وتشكلت هيئة روافد الإغاثية منذ ما يقارب عام ونصف، ويشمل عملها مدينة دير الزور والرقة والحسكة والقامشلي، واعتمدت عدة طرق في التوزيع ومنها توصيل الحصص إلى منازل المحتاجين، وذلك بسبب الوضع الأمني، أو عن طريق مراكز توزيع تتواجد داخل المناطق المحررة.

وأكد أبو ريان أن منظمة روافد ليس لديها مشكلة بوجود أي منظمة فعالة على الأرض تقوم بخدمة المدنيين وتلبية احتياجاتهم، وتعمل على الدوام على تنسيق الجهود دائماً مع كافة الجهات التي تخدم المحتاجين والمنكوبين، معتبراً أن خطوة تشكيل مكتب موحد جيدة لتنسيق العمل بين جميع الهيئات الإغاثية، حيث يقوم بتوزيع المواد والسلات الغذائية لجميع الهيئات، ومنها روافد، لسد النقص لدى الهيئات التي هي بحاجة.

«سبب» شرذمة العمل الإغاثي

وبسيطرة الجيش الحر على مناطق كثيرة من المدينة، وانعدام جميع سبل الحياة والقصف اليومي على جميع الأحياء، كثر عدد الهيئات الإغاثية، وأصبحت كل هيئة تعمل على حدة دون التنسيق مع الهيئات الأخرى، بحسب سراج الطعمة (عضو في الهيئة العليا للإغاثة الإنسانية والطبية بدير الزور)، مما سبب تأزم كبير في العمل الإغاثي في المدينة، وأرجع ذلك إلى سببين الأول هو المال السياسي الذي دفع لتفريق الثوار ولتكريس بعض الشخصيات، حيث أن كل مجموعة أرادت إثبات وجودها في الثورة السورية، من خلال تشكيل مجموعة وإنشاء صفحة على الفيس بوك ودعمها لإحدى الكتائب، لتكون لها سلطة فاعلة على الأرض، أما السبب الثاني هو أن توحيد الهيئات داخل المناطق المحررة شبه مستحيل، حيث أن أغلب الداعمين الذين هم بالخارج غير متوحدين، وهو ما يؤثر بشكل سلبي وواضح على جميع الأطراف المشكلة في الداخل.

«مكتب فاشل»

ومن جهة أخرى، قال أحد أعضاء الهيئات الإغاثية العاملة بدير الزور التي لم تنظم في المكتب الموحد (لم يرغب بالكشف عن اسمه) إن «المكتب الموحد مصيره الفشل كمصير باقي المكاتب التي كانت تسعى إلى توحيد الصفوف داخل المدينة»، معتبراً أن أغلب الجمعيات شكلت من قبل أشخاص سعووا إلى كسب الأموال ولتحصيل مآرب شخصية أخرى، مشيراً أن أغلب الحكومات الداعمة للإغاثة بمدينة دير الزور، أوقفت الدعم للهيئات الإغاثية إلى حين تشكيل مجلس محلي يمثل المدينة، من أجل تقديم الدعم إليه، مؤكداً أنه يوجد في أحد البنوك مبلغ ٣٠٠ ألف دولار لإغاثة مدينة دير الزور، مرصودة إلى حين تشكيل مجلس يمثل المدينة.

«تخفيف الهدر»

ومن جهته، اعتبر أبو عبود عضو المكتب الإغاثي الموحد أن المكتب يسعى إلى التنسيق بين جميع الهيئات الإغاثية الفاعلة على الأرض، حيث أن المنافسة بين جميع الهيئات تحولت من منافسة إلى صراع وحرمان مدينة دير الزور الكثير من الشحنات الإغاثية.

وأوضح أبو عبود أن فكرة المكتب تقوم على تلقي الدعم من جميع الجهات المانحة، ومن ثم يتم توزيعها بالتساوي على جميع الهيئات الإغاثية الفاعلة على الأرض، وبالتالي تنسيق العمل وتخفيف الهدر.

وانضم إلى المكتب الإغاثي الموحد الجهات الآتية، منظمة روافد، واللجان الشعبية، وتنسيقية دير الزور، وهيئة العمل الوطني الإسلامي، ومنظمة أنصار الحق الخيرية، بالإضافة إلى مكتب تنسيق إغاثة مدينة دير الزور، فضلاً عن العديد من الهيئات وهي الهيئة العليا للإغاثة الإنسانية والطبية بدير الزور، وهيئة فرات للإغاثة، وهيئة فرات للإغاثة والتنمية، وهيئة دير الزور الموحدة فرات، وهيئة ديرنا، وهيئة دير الزور الخيرية، وائتلاف شباب الثورة السورية الحرة، ورابطة دير الزور الخيرية، ورابطة مغتربين دير الزور (نهضة)، بالإضافة إلى عدد من الناشطين المستقلين وأبرزهم الدكتور ممتاز حيزة، في حين فضلت هيئات أخرى العمل بشكل مستقل عن المكتب الموحد.

عن العمل الإغاثي في دير الزور

بدأ العمل الإغاثي بمدينة دير الزور بعد سقوط عدد من الشهداء في المدينة، واقتصر ذلك على دفع تعويضات بسيطة وإعانات شهرية لأسر الشهداء، يقوم بجمعها الناشطون من المتبرعين، ومع نزوح أكثر من ٥٠٠ عائلة من مدينة حمص، توجه أغلب النشاطين إلى إعانة تلك العائلات المنكوبة عن طريق جمع التبرعات العينية والمالية.

ومع سيطرة الجيش الحر على أحياء المدينة انبثقت عدة لجان أولها اللجان الشعبية والهيئة العليا للإغاثة الإنسانية والطبية بدير الزور، ثم توالت الهيئات وكثرت بسبب الانشقاقات الكثيرة بين الناشطين العاملين في مجال الإغاثة، وتحول النشطاء الذين رفضوا حمل السلاح إلى العمل الإغاثي، الأمر الذي دفع إلى تشكيل مكتب موحد للعمل الإغاثي، علّه يسهم في تلافي تلك المشاكل.

في ظل تقدم الجيش الحر فيها
معاناة واحتياجات المدنيين في درعا تتفاقم

محمد العمر

تشهد محافظة درعا تصعيداً أمنياً وعسكرياً شديدين، فمنذ معركة بصر الحرير التي شهدت تضارباً لبيانات الجيشين الحر والنظامي حول حقيقة المسيطر عليها، وسيطرة الجيش الحر على اللواء ٣٨ في بلدة صيدا، يتم تداول أخبار عن سيطرة الجيش الحر على ٩٠٪ من مساحة المحافظة.

«جسر» استطلعت بعض المناطق وألقت الضوء على حقيقة بعض الأوضاع في مدينة درعا وبعض مناطق المحافظة.

رغم أهمية سيطرة الجيش الحر على اللواء ٣٨، إلا أننا يجب أن لا ننسى أنه ليس الثكنة الوحيدة في المحافظة، ولا يزال هناك العديد من ألوية النظام في الحراك وعلما وازرع والصنمين، عدا عن المدينة الرياضية أضحت مقراً لأعداد كبيرة من جنود النظام، وتحوي كميات كبيرة من الأسلحة بعيدة المدى، التي تقصف معظم قرى وبلدات درعا.

وبواسطة ما تبقى له من قوات، يحاول النظام تشديد الخناق على ما تبقى تحت سيطرته من مدن وبلدات، وينكل بسكانها بطريقة ممنهجة انتقامية، كما يفعل في مدينة بصرى الشام، التي عمد إلى عزلها عن السويداء ودرعا وحتى عن القرى المحيطة بها (معربة، غصم، جمرين)، وأصبحت تعاني من نقص في كل الاحتياجات الضرورية، ولم يدخل إليها لتر مازوت واحد هذا العام، بحسب أحد السكان، كما يعاني السكان من نقص في المواد الغذائية، وذلك مع منع النظام الهيئات الخيرية من العمل في المدينة سواء كانت حكومية أو غير حكومية, وذلك بسبب الوجود الكثيف لقوات الأمن والجيش، وانتشار ما يعرف باللجان الشعبية،وهي ميليشيا خلقها النظام، وتقوم بأعمال تتنافى مع ابسط حقوق الإنسان من خطف وتنكيل وسلب ملكية وغير ذلك.

وقد قامت هذه اللجان منذ نحو شهرين باختطاف الدكتور عدي موسى العدوي، أحد أهم أطباء المدينة، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، واحتجزته مدة عشرين يوماً، وتعذيبه ومن ثم تسليمه إلى فرع الأمن العسكري بدرعا, وكذلك اختطاف شابين من عائلة المقداد وتعذيبهما بشكل وحشي، ومحاولة جدع أنف أحدهما وقطع أذن الآخر، ومن ثم سلموا إلى فرع الأمن العسكري بالسويداء, فضلاً

عن العديد من حوادث الخطف والتنكيل التي يطول سردها وتوثيقها.

إضافة إلى ذلك،عمد النظام إلى تقسيم المدينة إلى ثلاثة أجزاء، الحي الشرقي الذي يعاني من حصار الجيش والأمن، وتدور فيه أغلب المعارك، ويعاني ساكنوه من حالة مزرية دون اتصالات أو كهرباء أو ماء منذ حوالي شهر، وتقوم بعض النسوة بالتسلل خفيةً لتعبئة المياه من البيوت المهجورة، وهو ما يعرضهن لأخطار القنص، كما حدث للسيدة «زينب.ص» من سكان الحي والشابة وفاء.د، هذا فضلاً عن الدمار الذي حل بالبيوت سواء بشكل جزئي أو كلي، حيث دمر ما يزيد عن العشرين منزلاً دماراً كاملاً، وثلاثين منزلاً بشكل جزئي.

أما مركز المدينة الواقع في المنطقة المحيطة بالقلعة الأثرية والبلدية وفندق بصرى فهو مركز لقوات الجيش ولا يسمح بالاقتراب منه.

والقسم الثالث هو الحي الغربي، ويقع تحت سيطرة

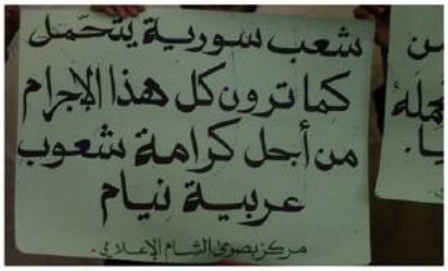

اللجان الشعبية، تكثر فيه المتاريس والحواجز، ويتعرض لحصار وتضييق على السكان، إذ يذكر أحد ساكني الحي إن قوات الأمن منعت سيارة الخبز من دخول الحي، لمدة أربعة أيام متوالية بحجة وجود إرهابيين، وكذلك منعت سيارة الخبز من الدخول إلى الحي الشرقي على مدار أسبوع كامل.

أما درعا المدينة فهي تنقسم إلى شطرين أحدهما تحت سيطرة الجيش الحر وهي أحياء السد ودرعا البلد والمخيم ونصف المحطة، وآخر تحت سيطرة النظام، ويعاني الجزء الذي يسيطر عليه الجيش الحر من انعدام مقومات الحياة، فضلاً عن القصف الذي يتعرض له يومياً، وتخريب الشوارع والأبنية جراء ذلك. ووضعها كما وضع المناطق المحررة الأخرى، يطرح الحديث عن ضرورة التفكير بإيجاد سلطة إدارية أو شرطية تدير شؤون المدينة، وتكون قادرة على تدبير أمورها بطريقة ما، وإغاثة المدنيين وحمايتهم، ربما قبل التفكير بتحرير أي منطقة.

أما الشطر الواقع تحت سيطرة النظام، فالغذاء متوفر فيه، وكان الموظفون يذهبون إلى أعمالهم، قبل أن يتم إغلاق درعا بشكل كامل وتعطيل الدوائر الرسمية منذ ما يقارب العشرة أيام.

لكن انتهاكات النظام في ذلك الجزء مستمرة، وسمع في الآونة الأخيرة عن إعدام أربعة شبان من رجال الدين هم: مصلح عياش، وربيع الكاكوني، ومحمد الفالوجي، ووليد أبازيد، وبعدها بأسبوع تقريباً أعدم ستة أشخاص، وتم إلقائهم بالقرب من المشفى الوطني، وقد وجدوا مكبلين الأيدي والأرجل، ومعصوبي الأعين، بعد أن أطلقت عليهم النيران من الخلف.

إن ما سقناه من أمثلة وتساؤلات، لا تقلل من أهمية الإنجازات التي يقوم بها الجيش الحر، ولا إنكارا لها، لكن من الأفضل أن يتم إنجاز أي عمل بأكبر قدر ممكن من الكمال، وبعض تلك الأعمال لا تحتاج سوى إلى بعض الجهود والنوايا المخلصة، وعلى رأس تلك الأعمال حالياً على توحيد المجلس العسكري أولاً، وتنسيق الأعمال العسكرية في قيادة واحدة، بدلاً من مجلسين متنازعين يخون كل منهما الآخر، على أن تضع تلك القيادة خطط واضحة وعملية، بحيث تسير أعمالها من التحرير إلى تسليم المنطقة المحررة إلى سلطة إدارية وحمايتها وتأمينها قبل الانتقال إلى منطقة أخرى.

كما لابد من الاهتمام بمطلب الناس بوجود هيئة قضائية رقابية، فمثلاً ما أن يعلن الجيش الحر إغلاق الطريق بين دمشق ودرعا، حتى يبادر أغلب التجار لرفع الأسعار بحجة عدم توفرها أو صعوبة إيصالها إلى المدينة بسبب قطع الطريق أو دفع مال أكثر من أجل إيصالها، وقد سجل أكثر من حالة من هذا القبيل خلال الأسبوع المنصرم بسبب قطع الطريق الدولي، ووجود هيئة مثل تلك يمكن أن يسمح بظهور رقابة تموينية على الأسعار مثلاً، ومراقبة على التجار من أجل ضمان عدم احتكار أي سلعة من حاجيات المواطنين.

بانتظار «برمودا»

«الشبيحة» في حواجز الساحل يتسلون بإهانة نازحي الداخل

جود حسون/ طرطوس

يضطر «أبو رضوان» السبعيني، ابن قرية «دارة عزة» في الريف الشمالي لحلب، للنزول على أحد حواجز مصياف وتفريغ سلتي تفاح أمام أعين عناصر الحاجز الذين شكوا بأنه يخفي سلاحاً ما بين الفواكه التي ينقلها، يحمل سلاله، وهو الجالس في آخر مقعد من «السيرفيس» لا يساعده أحد من باب الخوف الذي يملأ قلوب الجميع من احتوائها بالفعل على أسلحة، يستمتع العناصر بمنظره وهو يفرغ السلال، ويتفحصون التفاح «تفاحة.، تفاحة» من حيث اللون والاستدارة وصولاً إلى بلد المنشأ، إنه تفاح بالفعل!

-شو بدك بالتفاح يا حجي؟ «كلمة حجي لا تقال لكبار السن في الساحل» *للبيت و لقرايبينا.-وين ساكن يا حج؟

*مصياف.-ايمتا طلعتوا من دارة عزة؟ *من خمس شهور.

-مممممم وليش طلعتو؟ *خربت البلد.-مين اللي خربها؟

*العصابات. -برابو.... «يكاد الحاجز يصفق لنباهة أبو رضوان»

تمشي السيارة ليتم تفريغ التفاح على حاجز آخر، ويصل أبو رضوان إلى بيته المؤقت، وجعبته تناقص منها التفاح بمعدل اثنتين على كل حاجز.

على مدخل بانياس حاجز مشابه حتى بأسماء العناصر، أهم ميزات هذا الحاجز أنه لا يأخذ البطاقات الشخصية إلا من الرجال، وسجل له ثلاثة حالات استثنائية أن أخذت البطاقات الشخصية من نساء في «سيرفيس»، الحال كانت خاصة واضطرارية، فالنساء ترتدين حجاباً ولم يعتد الحاجز على رؤيتهن بهذا المنظر. إحدى النساء نازحة من إدلب، احتجت على أخذ الهوية الشخصية منها، مقابل ترك أربعة نساء دون التبين من هوياتهن، فجاء الردُّ مفحماً: ضرورات أمنية!!

الضرورات الأمنية ذاتها أباحت لحاجز في اللاذقية، فتح علبة جبنة ماركة «أبو الولد»، يحملها أحد اللاجئين للتأكد من مثلثاتها، ثم أخذ رغيف خبز ليتم دهنه، بمثلثي جبنة زيادةً في التأكد، اعترض صاحب كيس المواد الغذائية قائلاً: ما فيها غير مثلثات جبنة، رد الحاجز: وبركي كانت مثلثات برمودا؟

الحواجز الكثيفة الكبيرة المحيطة بكل قرية ومدينة في الساحل السوري، هي من حيث التنظيم والعتاد، حواجز تم التطوع فيها اعتباطياً من قبل شبان الساحل، أو تم توظيف أهالي قتلى الجيش بها تكريماً لهم، الحواجز هنا مختلفة كلياً عن حواجز مناطق النار باعتبارها حواجز هادئة، ليس من مهمة ملقاة على عاتقها سوى استفزاز المارة، ونهب السيارات خاصة النازحة منها، ويمكن لأفراد الحاجز ابتكار أية وسيلة للتسلية وتمضية الوقت، كتوقيف السيارات التي تنتهي أرقام لوحاتها بالأرقام الفردية مثلاً مدة ساعتين، أو تعليق صور الأسد على سيارات الأرقام الزوجية، أو تجميع أكبر عدد ممكن من الهويات الديرية أو الحمصية.

«بو حيدر» رجل الحواجز العتيد

«بو حيدر» وجه متكرر يمكن أن تصادفه على أكثر من حاجز في يوم واحد، يتنقل على دراجته النارية بين الحواجز التي تربطه بها علاقة أزلية قديمة «من أيام حواجز بيروت» إضافة إلى صداقات وقرابة وقضية واحدة تربطه بالعناصر.

يصرح «بو حيدر» لسائق أحد السرافيس «دير بالك عالحاجز اللي جاي في شب عم يدقق عوراق السيارة، جايينا جديد ولسا ما عم يعرف يتصرف»، «بو حيدر» قادر على تأليف عدة روايات حول شخصية واحدة، فما أن يروي بطولات العقيد الشهيد فلان على حاجز ما، حتى يغير في تفاصيل الرواية على حاجز آخر، ويضاعف أعداد القتلى الذي سقطوا برصاصه، ويضيف تفاصيلاً حزينة يوم وداعه.

من أقوال بو حيدر «المأثورة»: ليس كل من معنا معنا، وليس كل من ضدنا ضدنا، الدنيا قلاية، لولا شباب حمص خربت اللاذقية من زمان، العسكري شهيد حتى نهاية المعركة، السيد الرئيس ما رح ينسى حدا وبس تنساه دول المؤامرة رح يتذكر الكل، لا تزعل عاللي راح زعال عاللي ناطر.

بانياس المدينة السجينة

«سجن كبير اسمه بانياس» يقول «ع الزير» ابن المدينة الذي واكب مظاهراتها واقتحامها وحملات الاعتقال المنظمة والعشوائية المتكررة فيها، في ملعبها البلدي شهد عمليات التعذيب والترهيب وحوصر في مسجدها.

يقول ع.الزير «منذ سنة لم أغادر المدينة، اسمي غالباً موجود على كل حواجزها، (حاجز جسر القدموس، حاجز جسر القوز، حاجز نزلة الكورنيش، حواجز استراد طرطوس واستراد اللاذقية)، المدينة أكثر من ميتة في هذه الظروف، ومن الصعب أن يعي الجميع وضعنا، وأن يبرروا هدوئنا بعد انتفاضة عارمة، اليوم بانياس خاوية من مهنها التقليدية، الكورنيش خاوي من بعض سكانها، محلاتنا وما تبقى من بضاعتها بعد عدة عمليات سطو وتفتيش من دوريات الأمن، ما زالت مقاطعة لا يشتري منها إلا ابن المدينة أو الغرباء النازحون.

حصار خانق وشبيحة يتجولون في كافة الأحياء، وبكامل عتادهم الحربي وإطلاق الرصاص على الناس أمر أقل من هين، الفئة العمرية بين ١٨ و ٤٠ باتت شبه مفقودة في بانياس.

حواجز طرطوس «العظيمة»

على الرغم من هدوء مدينة طرطوس إلا أن حواجزها لا تختلف كثيراً عن حواجز المدن المنكوبة وساحات المواجهة، فطرطوس وفق زعم حواجزها وأغلبية سكانها هي هدف كبير يجب أن لا يتم اختراقه، ومن وجهة نظر الأكثر دراية بواقع المدينة، لا يبرر وجود هذه الحواجز الكبيرة إلا وجود الميناء فيها، وصفقات الأسلحة، والدعم الاقتصادي التي يشهدها يومياً هذا الميناء، ومن الجدير بالذكر أن مدخل طرطوس القديم والأساسي من جهة الميناء تم إغلاقه بالكامل، كما أن حواجز وجدران الميناء الكبيرة تم تدعيمها بحيث لا يمكن حتى رصد السفن وعمليات التفريغ التي تتم منها.

من اللافت للنظر في حواجز طرطوس ليس فقط تقسيمها إلى خطين، خط لمرور العربات المدنية وآخر للعسكرية، بحيث يتم تمرير السيارات العسكرية بسرعة، وإنما إمكانية مرور سيارات مدنية على الخط العسكري بشرط ألا تكون غريبة عن المحافظة مقابل تخصيص الخط المدني للسيارات الغريبة والنازحين حيث يستمتع العناصر بابتكار أساليب التفتيش والاستفزاز.

ويحدث أيضاً

تم دفن ثلاثة جثث مجهولة الهوية وجدت على مفرق قرى جرد طرطوس، فضلاً عن عدة جثث وجدت على مفارق متعددة لقرى مصياف، لم يبحث أحد في ماهية الجثث وأسلوب قتلها، كانت الدلائل الحاضرة وذات الموثوقية المادية، هي أنها إما قتلت على حواجز الساحل بيرود، أو تم تفريغها من مفارز وفروع الأمن في المنطقة الساحلية،هم ما زالوا في عداد المفقودين بنظر أهاليهم، وهم نموذج لحالات متكررة من الدفن بلا شاهدة أو هوية تحت تراب الساحل العقائدي.

غرفة عمليات في ريف حلب يديرها

ضابط وديوث وعاهرة

محمد كناص

في تلك البلدة الحلبية المحاطة بالحواجز العسكرية لا تسجل قضايا الموت والقتل ضد مجهول، ولا ترمى سندات الادعاء في سجلات النسيان لعنكبوت الزمن، فسكان تلك المنطقة يعرفون غريمهم، فالتخطيط والتنفيذ لأي عملية اختطاف هي من فعل المدعو «ج»، وعمليات إراقة الدماء ثم التمثيل بالجثث هي من فعل ضابط تلك النقطة العسكرية الأكبر، والتي تغلق إحدى مداخل البلدة!.

صدف أن منزل المدعو «ج» يجاور النقطة العسكرية التي وضعها النظام مع بداية الثورة في أحد مداخل المدينة، فكانت صدفة انبنت عليها حكاية قديمة جديدة، تقوم على أضلاع الثالوث الأزلي المدنس: السلطة، والمال، والجنس!

اعتزل «ج» مهنته مع بداية الثورة، وبدأ التشبيح كحرفة جديدة، حيث اعتاد شيئاً فشيئاً على اختطاف أي شخص يطلبه النظام، ويحصل بالمقابل على مبلغ من المال من أهله على أمل أن يعيده إليهم، ويكبدهم خسارة مضاعفة، إذ يسلمه لقوات الأمن، فلا يعاد الابن أبداً.

لكن خدمات «ج» تطورت رويداً رويداً، ووصلت حد منح قائد تلك النقطة العسكرية غرفة في منزله!!

ضجت البلدة المحافظة بسيرة منزل الرذائل ذاك، وتنادى جمع من شبابها لغسل العار بإراقة دم القواد القاتل، لكن محاولتهم باءت بالفشل، لتفتح عليهم أبواب الجحيم، فلم تقبل الزوجة المدللة عند قائد النقطة العسكرية بأقل من استجلاب الطائرات المحملة بالبراميل المتفجرة، موضة هذه الأيام، لتلقى على البلدة، ثأراً لزوجها.

أصبح الموت في تلك القرية ساعة هنية بين «حلا» الزوجة والضابط الشاب، وتلفون قصير منه، يتحول إلى طلعة جوية، لتزهق نفساً مع كل نفَس ساخن في سرير الرذيلة.

بدأ «ج» يتباهى، فهو قادر على جلب الطائرات إلى القرية متى شاء، وصارت «حلا» تذهب بنفسها إلى مسكن الضابط «متى شاء»، يسألها زوجها عندما تعود عن حال الجيش، ليطمئن.

ذلك البيت المنخور، له ما يناظره من النظام المنخور، والجريمة التي تدار من على سرير «الديوث» الصغير، لها ما يناظرها، من الأوامر الكبيرة، التي يصدرها «الديوث» الأكبر، الذي يتمرغ في سرير الخيانة الوطنية.

شهيد الطائفة السينمائية: أي مستقبل دون وطن حر؟

ولد باسل شحادة عام ١٩٨٤ ضمن أسرة دمشقية مثقفة، وعرف عنه شغفه بالإخراج والتصوير والموسيقى، وقام كهاو بإخراج عدد من الأفلام القصيرة.

حصل باسل على منحة لدراسة الإخراج السينمائي في أمريكا، والتحق بالفصل الشتوي ٢٠١١ في جامعة «سيراكيوز»، حيث قام هناك بإخراج فيلم وثائقي بعنوان «الغناء للحرية» بعد مقابلته لعدد من المفكرين الأمريكيين الذين يؤيدون المقاومة السلمية ضد الأنظمة الديكتاتورية.

يعتبر باسل أحد أبرز الناشطين الإعلاميين في الثورة السورية، ومن طلائع المشاركين في تنظيم المظاهرات السلمية بدمشق، واعتقل خلال مظاهرة للمثقفين في حي الميدان في دمشق، وكان من أبرز الموثقين لقصف قوات النظام السوري واجتياحاتها المتكررة لمدينة حمص. في أواخر عام ٢٠١١ قرر أن يوقف دراسته، والعودة إلى سورية ليشارك بالعمل الثوري السلمي.

تطوع للعمل كمراسل لعدد من القنوات الإعلامية العالمية بعد عودته من أمريكا، واستقر في حمص بعد اشتداد حصار النظام لها، وبقي فيها تقريباً ثلاثة أشهر، حيث قام بتصوير عمليات القصف والاقتحام التي

شنها النظام، ودرب العديد من مصوري حمص على المونتاج، وأنتج فيلماً قصيراً بعنوان «سأعبر غداً» يوثق الخطر الدائم الذي يهدد سكان المدينة أثناء عبورهم الشوارع بسبب القناصين الذين كان ينشرهم النظام أثناء سيطرته على المدينة التي بقي فيها إلى أن استشهد في ٢٨ أيار من العام الماضي.

دفن الشهيد باسل شحادة في حمص، ورغم محاولة أهله ورفاقه إجراء تشييع رمزي له في باب توما بدمشق، إلا أنه تم ضربهم والاعتداء عليهم من قبل النظام وشبيحته. وأصدرت جامعة «سيراكيوز» بياناً يستنكر مقتل باسل ويعزي أهله وأصدقاءه بفقيدهم.

كان باسل يبرر قراره بالعودة إلى الوطن بالقول «كم مرة سنعيش ثورة في حياتنا، كيف لي أن أترك الحلم الذي بدأ يتحقّق؟ وماذا سأقول لأطفالي عندما يسألونني، هل أجيبهم أقول لهم عندما بدأت الثورة تركت وطني وذهبت لأهتم بمستقبلي؟ أي مستقبل هذا من دون وطن حر؟».